

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر بسكرة-

السنة الثانية: ماستر مالية وتجارة دولية

مقياس: العولمة والمنظمات الدولية

د/ قسوري إنصاف

المحاضرة الثانية : مدخل عام إلى صندوق النقد الدولي

تمهيد :

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي يهتم بأسعار الصرف، والمدفوعات الدولية بين البلدان المختلفة وقد جاء النظام القانوني للصندوق حلا لكثير من مشكلات الدول في تعاملاتها النقدية بعد أن حاولت معظم الدول العودة إلى نظام الذهب في فترة ما بين الحربين لكن هذه التجربة لم تكن ناجحة لأن السلطات النقدية في المجتمع الدولي وجدت أنّ الذهب لم يعد نظاما مجديا لحكم العلاقات النقدية الدولية.

كما، يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الإستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم فهو يعمل على تيسير التجارة الدولية، وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم. والصندوق تديره البلدان الأعضاء وعددها 190 بلدا، وهو مسؤول أمامها.

1/ خلفية نظرية :

أنشئ صندوق النقد الدولي في مؤتمر حضرته (44 دولة)، عقد في مدينة (Bretton Woods) في ولاية (New Hampshire) بالولايات المتحدة الأمريكية في 01-22 جويلية 1944 وخرج إلى حيز الوجود 27 ديسمبر 1945 وفي أواخر الحرب العالمية الثانية خطط المنتصرون و م أ و بريطانيا لنظام نقدي دولي يحكم العلاقات الدولية النقدية و كانت المشروعات التي تمّ تقديمها إنعكاسا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والقوة التي تتمتع بها كل دولة

وجاءت أبرز الخطط في مشروعين تقدمت بهما كل من المملكة المتحدة (خطة كينز) و م أ (خطة وايت)

*خطة الإقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" من أبرز المشروعات التي تمّ تقديمها لتنظيم العلاقات الدولية النقدية والتي تتمحور حول نقطتين: الأولى؛ إنشاء مؤسسة دولية للنقد سماها إتحاد المقاصة الدولية، والثانية؛ خلق عملة دولية سماها البانكور،

*أما خطة وايت رئيس إدارة البحوث النقدية بوزارة الخزانة الأمريكية وركزت على إنشاء صندوق دولي لإستقرار أسعار الصرف وقد كانت الخطة نواة لإنشاء صندوق النقد الدولي وكانت هذه الخطو نواة إنشاء صندوق النقد الدولي وتأثر أيضا بخطة كينز.

2/ الاستقرار النقدي

ينتسب الاستقرار في نظام الصرف إلى صندوق النقد الدولي والذي كان حلا للأزمات النقدية وأهم الأهداف التي وردت في ميثاق إنشائه:

*تشجيع تطوير العلاقات التعاون الدولي وتعزيزه في مجال العلاقات الدولية النقدية؛

*تسهيل التوسع و النمو في التجارة الدولية وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء بحيث تعدّ أهدافا رئيسيا للسياسة الاقتصادية؛

*العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والحفاظة على ترتيبات منتظمة للصرف بين الأعضاء وتجنّب التخفيض التنافسي في أسعار الصرف؛

*إزالة القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة الدولية

ويعني ان الصندوق يهدف إلى إقامة نظام مدفوعات دولية متعددة الأطراف أي إقامة نظام تكون فيه العملات قابلة للتحويل فيما بينها، عندما يكون هناك تبادل تجاري بين الدول أعضاء الصندوق يفرض نظام المدفوعات أن تلغي القيود على الصرف إذا كان من شأن هذه القيود إعاقه نمو التجارة العالمية.

3/ العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي و سياسات التعديل الهيكلي

والتي تنطوي على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية

على المستوى الداخلي: معدلات عجز الموازنة العامة، معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

على مستوى الخارجي: معدلات عجز ميزان المدفوعات ومستوى المديونية الخارجية ومستوى الإحتياطيات النقدية الدولية.

المحاضرة الثالثة : تقويم عمل و أهم أعمال صندوق النقد الدولي

4/ تقويم عمل صندوق النقد الدولي و أهمية الدور الاقتصادي له

يعدّ تحرير سعر الفائدة أمر حيوي لعمليات التثبيت الاقتصادي الكلي وأداة مهمة في ضمان كفاءة سياسات التعديل الهيكلي اللازمة لإصلاح الأنظمة المالية بالدول الأعضاء، حيث تزداد أهمية سعر الفائدة في تحديد مستوى الطلب على الأصول المالية ومستويات الإدخار والاستثمار المحلية كما له أهمية في التأثير على الميزان التجاري وحساب راس المال بميزان المدفوعات.

• محددات أسعار الفائدة في الدول النامية

يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن تعدد أسعار الفائدة وجمودها في الدول النامية من شأنه العمل على التأثير سلباً في كل من معدلات الإدخار و الإستثمار وعزوف عن توجيه قدر مناسب من مواردهم للإستثمار في تكوين أصول رأسمالية منه جاءت إلزامية تحرير أسعار الفائدة عن طريق السماح لآليات السوق بالتأثير على معدلاتها، ويمكن ان نوجز أهم الآليات المنتهجة لتأثيرات أسعار الفائدة:

استخدام سياسات السوق المفتوحة للتأثير في المعروض النقدي وسعر الفائدة، والتأثير في حجم الإئتمان عن طريق بيع السندات للبنك المركزي وأذن الخزانة في الأسواق النقدية الرئيسية بشروط السوق و أسعاره، بغرض التأثير في الاحتياطات البنوك التجارية وأسعار الفائدة قصيرة المدى

تحديد سياسة تحديد سقفو إئتمانية مرنة يعاد النظر في تحديدها من حين لآخر توطئة إلى تعديلها عندما تستقر الأوضاع والظروف الاقتصادية وتجنب الإفراط في استخدام تلك السياسات للقطاعات إنتاجية والبنوك المتخصصة لمواجهة الركود والإنكماش الإستثماري.

• سياسات علاج الخلل في الميزان المدفوعات

تهدف سياسة الموائمة الاقتصادية الى التأثير في هيكل أسعار النسبية والدخل القومي والإنتاج والإنفاق القومي وأيضاً مستوى العرض النقدي.

تعتبر سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم سياسات المستخدمة في اطار برامج اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات

• سياسات إدارة أسعار الصرف

تعد سياسة سعر الصرف والذي يقصد بها تحديدا تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، حيث يعتبر سعر الصرف عامل رئيسي في بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية لأنه يؤثر :

- سياسة خفض انفاق و تحويل انفاق؛
- تتكامل معه إجراءات تحرير التجارة الخارجية؛
- التركيز على ابعاد المفاضلة بين استخدام نظام سعر الصرف الموحد وأسعار الصرف المتعددة.

إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي تقديم القروض لبلدانه الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات . وتصمم السلطات في كل بلد برامج وطنية للتصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، على أن يرتكز استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ التعديلات المقررة.

✚ أمثلة عن أهم المساعدات المالية (أزمة الرهن العقاري- أزمة جائحة كورونا)

أ/ أزمة الرهن العقاري

وفي تحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية للرهن العقاري، بادر الصندوق في أبريل 2009 بتعزيز طاقته الإقراضية والموافقة على عملية إصلاح شامل كبرى لآليات الدعم المالي، أعقبها المزيد من الإصلاحات في السنوات اللاحقة. وقد عززت هذه التغييرات أدوات الصندوق المستخدمة في منع وقوع الأزمات، مما دعم قدرته على تخفيف العدوى أثناء الأزمات وسمح له بتصميم أدوات أفضل لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء.

✓ وتمثلت التحركات التي قام بها الصندوق تجاه الأزمة، أبرزها :

1. أجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض المتاحة لدى البلدان الأعضاء التي تضررت من الأزمة المالية للمساعدة على تقوية الاقتصاد العالمي ودعم الاستقرار المالي بزيادة إشتراكات حصص العضوية التي تسدها البلدان العضو؛
2. زيادة الإقراض للبلدان العضو الذي جعله أكثر تركيزاً على الوقاية من الأزمات وقدم قروض بقيمة 300 مليار \$؛
3. زاد طلب البلدان الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال المتابعة والتنبؤ والمشورة بشأن السياسة الاقتصادية؛
4. إصلاح نظام الحكومة في الصندوق في سياق تدعيم شرعية الصندوق وفي نوفمبر 2010 شدد على تطبيق نظام الحكومة حتى يعبر بدقة عن الأهمية المتزايدة خاصة لبلدان الأسواق الناشئة.

ب/ الإستجابة لجائحة كوفيد-19

أجرى الصندوق زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة من موارده بموجب أدوات التمويل الطارئ والحد السنوي المقرر لحجم الاستفادة الكلي من موارد الصندوق التي تقدم بشروط عادية. كذلك أنشأ الصندوق "خط السيولة قصيرة الأجل" لتقديم تمويل احتياطي للبلدان الأعضاء التي تتسم بسياسات وأساسيات اقتصادية بالغة القوة.

وقد حدثت زيادة كبيرة في موارد الإقراض المتاحة للبلدان منخفضة الدخل في عام 2009 ثم في تاريخ أقرب اعتباراً من مارس 2020 استجابة للطلب غير المسبوق على التمويل الميسر من جراء جائحة كوفيد-19. وتمت مضاعفة متوسط حدود الاستفادة من الموارد بموجب تسهيلات الإقراض الميسرة في عام 2009، كما زادت بنسبة الثلث في 2019 لتجنب تراجعها والحفاظ على المساهمة التمويلية المحتملة لبرامج الصندوق. وتمت زيادة حدود الاستفادة السنوية من خلال "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" (PRGT) بصفة مؤقتة استجابةً لجائحة كوفيد-19 حتى 6 أبريل 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تم مد تطبيق أسعار الفائدة الصفرية* على القروض الميسرة حتى نهاية جويلية 2021، مع إبقاء سعر الفائدة على التمويل الطارئ ثابتاً بشكل دائم في

ظل ظروف الجائحة. وتم تعديل "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) لتقديم مساعدات تخفف أعباء مدفوعات خدمة الديون للبلدان الأعضاء الأفقر والأضعف اقتصاديا.

وأخيرا، تم تأمين موارد إضافية فعلية و متعهد بها لغرض الإقراض بقيمة 16,9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، استجابة للطلب الكبير على التمويل الميسر من جراء جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من صدمات اقتصادية. ومع الموارد المتاحة من قبل، يُتوقع أن تغطي موارد الإقراض المودعة في "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" الالتزامات التي تم التعهد بها في ظل السياسات الحالية حتى عام 2024.

حقوق السحب الخاصة: يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة، أو اختصارا SDR، ويمكن استخدامه كعنصر مكمل للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة (وهي تشمل حاليا كل البلدان الأعضاء في الصندوق). ويجب أن تكون عمليات التوزيع العامة لمخصصات حقوق السحب الخاصة متسقة مع هدف تلبية الاحتياج العالمي طويل الأجل للأصول الاحتياطية وتتطلب موافقة مجلس المحافظين بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية. وبمجرد الاتفاق عليها، يتم توزيع هذه المخصصات على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصصها المكتتب بها في الصندوق. ويبلغ مجموع المخصصات العالمية الحالية نحو 204,2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 293 مليار دولار أمريكي). ويجوز للبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى.

الموارد: حصص عضوية البلدان الأعضاء هي المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الصندوق موارده المالية. وتمثل حصة البلد العضو في الأساس انعكاسا للحجم الاقتصادي النسبي للبلد العضو ومركزه في الاقتصاد العالمي. ويجري الصندوق مراجعة عامة دورية للحصص. وقد اختتمت المراجعة الرابعة عشرة في 2010 ودخلت حيز التنفيذ في 2016. وبموجبها تضاعفت موارد الصندوق المستمدة من الحصص إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 687 مليار دولار أمريكي). أما المراجعة الخامسة عشرة فقد اختتمت عام 2020 دون زيادة في الحصص.